



المجلة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

مجلد : الاثنين ٣٦ ذو الحجة سنة ١٤١١ هـ الموافق ٨ تموز سنة ١٩٩١ م. المجلد ٣٧٦٥

الفرس

الصفحة

- | | |
|------|--|
| ١١٣٦ | دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية |
| ١١٣٩ | نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٩١ |
| ١١٤٠ | تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٩١ - تعليمات الغاء تعليمات الادارة العرفية |

مديرية المطابع العسكرية

مجلد ٣٧٦٥

محضر المجلس الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٨٢ من الدستور

نصدر أراءنا بما هو آت :-

يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٨-٧-١٩٩١ من اجل اقرار الامور التالية :-

- ١ - البيان الوزاري للحكومة .
- ٢ - مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ .
- ٣ - مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١ .
- ٤ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ .
- ٥ - مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ .
- ٦ - مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٠ .
- ٧ - مشروع قانون انكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ .
- ٨ - مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠ .
- ٩ - مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠ .
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار .
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ قانون صندوق التعمير .
- ١٢ - قانون مؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الدين العام .
- ١٣ - قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
- ١٤ - قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
- ١٥ - قانون مؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
- ١٦ - قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
- ١٧ - قانون مؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنوك .
- ١٨ - قانون مؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون نقابة المهندسين .
- ١٩ - قانون مؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- ٢٠ - قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- ٢١ - قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- ٢٢ - قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- ٢٣ - مشروع قانون تصديق اتفاقية فرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١ .
- ٢٤ - مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠ .
- ٢٥ - مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٠ .

المجلس

- ٢٦ - مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠ .
- ٢٧ - مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠ .
- ٢٨ - مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ .
- ٢٩ - مشروع قانون محكمة بلدية انكرات لسنة ١٩٩٠ .
- ٣٠ - مشروع قانون محكمة بلدية المرقع لسنة ١٩٩٠ .
- ٣١ - مشروع قانون الغاء قانون مقولمة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ .
- ٣٢ - مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ .
- ٣٣ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضائية لسنة ١٩٩١ .
- ٣٤ - مشروع قانون مؤسسة تنمية الصادرات الاردنية لسنة ١٩٩١ .
- ٣٥ - مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩١ .
- ٣٦ - مشروع قانون جامعة الزرقاء لسنة ١٩٩١ .
- ٣٧ - قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٣٨ - قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٣٩ - قانون مؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ٤٠ - قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ٤١ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام .
- ٤٢ - قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩ قانون البناء الوطني الاردني .
- ٤٣ - قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين .
- ٤٤ - قانون مؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ قانون رخص المهن .
- ٤٥ - قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن .
- ٤٦ - قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ قانون الجلسات الاهلية .
- ٤٧ - قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ قانون المجلس الطبي الاردني .
- ٤٨ - قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني .
- ٤٩ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ قانون التوظيف .
- ٥٠ - قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التوظيف .
- ٥١ - قانون مؤقت رقم ١ لسنة ١٩٨٩ قانون الشركات .
- ٥٢ - قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الشركات .
- ٥٣ - قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .
- ٥٤ - قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا .
- ٥٥ - قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم العام .
- ٥٦ - مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ .
- ٥٧ - مشروع قانون معدل لقانون الجلسات الاردنية لسنة ١٩٩٠ .
- ٥٨ - قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الضريبة على الاستثمار .
- ٥٩ - قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم .
- ٦٠ - قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعي .
- ٦١ - قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي .

هذا عند المجلس

- ٦٢ - قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ قانون اتحاد المزارعين .
 ٦٣ - قانون مؤقت رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
 ٦٤ - قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
 ٦٥ - قانون مؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
 ٦٦ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
 ٦٧ - قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
 ٦٨ - قانون مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
 ٦٩ - قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ قانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها .
 ٧٠ - قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها .
 ٧١ - قانون مؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها .
 ٧٢ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ قانون الجبل - لرك .
 ٧٣ - مشروع قانون معدل لقانون الجبل لسنة ١٩٨٦ .
 ٧٤ - قانون مؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ قانون اضافي لقانون الجبل والمكسوس .
 ٧٥ - قانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار .
 ٧٦ - قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ قانون الملاكين والمستأجرين .
 ٧٧ - قانون مؤقت رقم ١ لسنة ١٩٨٣ قانون تقابل الصحفيين .
 ٧٨ - قانون مؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ قانون الاحوال الشخصية .
 ٧٩ - قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الاحوال الشخصية .
 ٨٠ - قانون مؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ القانون المدني .
 ٨١ - قانون مؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكندرية .
 ٨٢ - قانون مؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكندرية .
 ٨٣ - قانون مؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون بنك الاسكندرية .
 ٨٤ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ قانون المواصلات والمقاييس .
 ٨٥ - مشروع قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الاحكام العرفية لسنة ١٩٩١ .
 ٨٦ - مشروع قانون حملة الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١ .
 ٨٧ - مشروع قانون معدل لقانون محكمة امم الدول لسنة ١٩٩١ .
 ٨٨ - مناقشة تقارير ديوان الحاسب ٣٦-٨٧ ، ٢٧-٨٨ ، ٣٨-٨٩ .
 ٨٩ - مناقشة استراتيجية الميسر .
 ٩٠ - الاستمرار في التحقيقات النيابية المتعلقة بالفضاء المالية والادارية .

١٩٩١-٧-٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
طاهر المصريوزير الداخلية
جودت السبول

نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على تعليمات الادارة العرفية

رقم ١ لسنة ١٩٩١

عزيزنا دولة رئيس وزرائنا حفظه الله

استكمالا لبناء الديمقراطية التي اخترناها نجاعيا وطريقة حياة ، وتعزيزا لمنح الحرية الذي اردناه نموذجا للوطن والامة ، وسعيا الى تأسيس قواعد المرحلة التي يقف فيها الجميع ايام القانون سواسية ضمن دولة المؤسسات ، وتأكيدا لالتزامنا العميق بالدفاع عن حقوق الانسان وكرامته وهو يؤدي واجبه الوطني ، وينتظم في مجالات الابداع والمطاء ، واستجابة للالتزام الحكومة بفناء الاحكام العرفية بصورة نهائية ، والى حين استكمال مشروعات القوانين التي اعدتها التغطية الفراغ التشريعي الذي قد ينشأ عن الفناء هذه الاحكام ، نصدر ارادتنا بالموافقة على تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٩١ الصادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور .

أشوكم

الحسين بن طلال

عمان في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٤١١ هجرية
 الموافق ٧ تموز سنة ١٩٩١ ميلادية.

مكدا عند الملك

مخبر الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧-٥-١٩٦١

نصدر اراءنا بوضع التعليمات التالية :

تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٩١

تعليمات الغاء تعليمات الادارة العرفية

صادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور

٧-٥-١٩٦١

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور عبدالله النصور	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المهندس رائف نجم	نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات المهندس علي السحيبات	رئيس الوزراء وزير الدفاع طاهر المصري
وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسئل جردانه	وزير التعليم العالي الدكتور محمد الجوري	وزير الزراعة الدكتور عبيد الدحيات
وزير الاعلام وزير الثقافة الدكتور خالد التركي	وزير الطاقة والقوة المعدنية ثابت الطاهر	وزير العمل وزير الشؤون رئاسة الوزراء عبدالكريم الدفسي	وزير السياحة والاشراف عبدالكريم الكباريتي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سليم الزعبي	وزير دولة للمشؤون البرلمانية عبدالسلام فريجات	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السرور	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد فارس الطراونة	وزير المياه والكهرباء المهندس سمير قعوار	وزير التربية الاجتماعية الدكتور عوني البشبي	
وزير الزراعة الدكتور صبحي القاسم	وزير العدل تيسير كتمان	وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حنيشة الخريشة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصحة الدكتور مدوح العبادي	وزير الصناعة والتجارة وزير التوزيع المهندس علي ابو المراقب	

مكدا عند التوقيع

٢ - باستثناء الحكم بالاقدام يبرس رئيس الوزراء صلاحية التصديق على احكام الحاكم العرفية العسكرية او تخفيضها الى الحد الذي يراه مناسباً .

٣ - على الرغم مما جاء في اي قانون او تشريع آخر تعتبر الاحكام بعد التصديق عليها او تخفيضها بمقتضى البند ٢ من هذه الفقرة قطعية وتنافذ في الحال ، ولا تخضع للظن لدى اي محكمة او اي جهة اخرى .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الغاء تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٩١) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - مع مراعاة الاحكام الواردة في المادة ٣ من هذه التعليمات ، تلغى جميع تعليمات الادارة العرفية الصادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور وما طرأ عليها من تعديلات .

المادة ٣ - على الرغم مما ورد في المادة ٢ من هذه التعليمات ولتعضيات المصلحة العامة ، تبقى الاحكام التالية نافذة المفعول الى ان تلغى او يستبدل غيرها : - .

١ - يستمر العمل بالقرارات التي مازالت نافذة المفعول من قرارات لجنة الامن الاقتصادي الصادرة بمقتضى المادة ٥ من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ .

٢ - لمجلس الوزراء الغاء نص اي قرار من القرارات المشار اليها في البند ١ من هذه الفقرة .

٣ - على الرغم مما جاء في اي قانون او تشريع آخر لاتخضع القرارات المشار اليها في البندين ٢، ٣ من هذه الفقرة للظن لدى اي محكمة او اي جهة اخرى .

ب - ١ - تعتبر المحاكم العرفية العسكرية الحالية ، بالنظر في القضايا الموجودة لديها قيد التحقيق او التحكيم ، وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٨ المعدلة من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ ولا تيسر الوزراء احالة اي من هذه القضايا الى المحاكم النظمية المختصة .